دراسة تحليلية لعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال (1990_2014)

Analytical study of foreign direct investment relationship. The volume of merchandise imports in Algeria during (1990_2014).

بلعابد فايزة[1]، طويطي مصطفى[2]، مقدم عبد الجليل[3]

[1] جامعة طاهري مُحَّد، بشار، b-fayza@yahoo.fr

[2] جامعة غرداية، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية ، Kaizen1982@gmail.com

[3] جامعة طاهري مُحَّد، بشار، mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/15 تاريخ القبول: 2019/12/28 **تاريخ النشر**: 31 /2019/12

ملخص:

من الاثار الايجابية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالدولة المضيفة يساعد على إعتماد سياسة إحلال الواردات من خلال الرفع من مستوى حجم، ونوعية المنتوجات خاصة غير المصنع محليا بدل الإستيراد من الخارج و بالتالي تحسين مستوى رصيد الميزان التجاري.

ولتأكيد هذا ، أو نفيه قمنا في هذا المقال بالكشف عن طبيعة ونوع العلاقة الموجودة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وحجم الواردات السلعية في الإطار الميداني.وبذلك كانت نتيجة البحث تأكيد فرضية المقال المطروحة، إضافة إلى توصية هامة إذا أرادت الدولة أن تنجح في إعتماد استراتيجية إحلال الواردات، خاصة لما إنخفضت أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة **2014**،لابد من تفعيل الإنفتاح التجاري المتوازن نحو كل القطاعات الإقتصادية .

كلمات مفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الواردات السلعية، رصيد الميزان التجاري، سلع التجهيز الصناعية والفلاحية.

تصنيف JEL : F21 ,F23.

Abstract:

Among positive impacts of direct foreign investment influxes on the hosting state are ways of easing incomes substitution policy through raising amounts and quality levels of products that are not manufactured locally instead of foreign products to improve trade balanceaccounts. To approve this fact or not, this research paper aims at acknowledging the nature and kind of the relation between foreign direct investment in Algeria and importation goods amounts. This research's hypothesis has been confirmed.

Therefore, the main recommendation is that the success of the Algerian economy depends upon adopting incomes substitution strategy, especially in cases such as oil prices crash during the second semester of the year 2014. A balanced commercial opening has to be activated in all economic sectors.

Key Words: Direct foreign investment, good incomes, trade balance account, industrial and agricultural equipment goods

Jel Classification Codes : F21, F23**.**

Résumé:

L'un des effets positifs du flux d'investissements étrangers directs dans le pays d'accueil aide à adopter une politique de substitution des importations en élevant le niveau de volume et la qualité des produits, notamment de fabrication non locale, au lieu d'importer de l'étranger et donc d'améliorer le niveau de la balance commerciale.

Pour le confirmer ou le nier, nous avons divulgué dans cet article la nature et le type de la relation qui existe entre le flux d'investissement étranger direct vers l'Algérie et le volume des importations de marchandises sur le terrain. Stratégie de substitution des importations, notamment lorsque les prix du pétrole ont baissé sur les marchés mondiaux au cours du deuxième semestre 2014, il est nécessaire d'activer une ouverture commerciale équilibrée vers tous les secteurs économiques.

Mots-clés: investissement étranger direct ; importations de produits de base ; balance commerciale ; approvisionnement industriel et agricole.

Codes de classification de Jel: F21, F23.

المؤلف المرسل: بلعيد فايزة، b-fayza@yahoo.fr

1. مقدمة:

الإستثمارات الأجنبية المباشرة مكسب كبير بالدولة المضيفة، لأنها تخدم أفراد المجتمع عن طريق جلب المنافع العديدة لهذه الدول.

لهذا معظم الدول تتنافس لجذب حجم كبير منه لأجل النهوض بإقتصادها لأنه يقدم لها رؤوس الأموال النقدية، والتكنولوجيا الحديثة إضافة إلى المعارف الإدارية، والتسويقية والتنظيمية مما يسمح بتحرير جزء كبير من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الدول النامية،إلى جانب تحسين رصيد كل من ميزان المدفوعات، و الميزان التجاري بهذه الأخيرة عن طريق زيادة حجم صادرات الدولة المضيفة نحو الخارج مع تخفيض حجم وارداتها، أو ما يصطلح عليه بإعتماد سياسة إحلال الواردات بأنواعها ومن الخدمية أو السلعية.

و لتأكيد إحدى هذه المنافع السابقة الذكر،و قع إختيارنا على تحليل العلاقة الموجودة بين الإستثمارات الأجنبية المباشر ة و حجم الواردات السلعية بالجزائر كدراسة حالة للدول النامية خلال الفترة **(1990_1014)**، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية هذا المقال على النحو التالي:

ما نوع ،وطبيعة العلاقة الموجودة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجز ائر،وحجم الواردات السلعية خلال الفترة (1990_2014) ؟

أما الفرضية التي نبني عليها المقال: تتنوع العلاقة القائمة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وحجم الواردات السلعية في الجزائر بين الطردية،والعكسية على حسب نوع هذه الأخيرة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة،وتأكيد فرضية المقال نعالج الموضوع من خلال عرض المحاور التالية:

- الإطار النظري للعلاقة القائمة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد،وحجم الواردات السلعية.
- واقع كل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة **(1990_2014)**.
- الإطار الميداني للعلاقة القائمة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة **(1990_2000)**.

- الإطار الميداني للعلاقة القائمة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة**(2001_2014).**

2. الاطار النظري للعلاقة القائمة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد،وحجم الواردات السلعية.

1.2. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرفه صندوق النقد الدوليبالإستثمار الدولي الذي يكتسب فيه كيان مقيم في إقتصادمعين (المستثمر المباشر) مصلحة دائمة، في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر(مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر). (*IMF*.2001) أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يقر بأن الإستثمار الأجنبي المباشر ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمر) وشركة،أو وحدة إنتاجية في بلد آخر(البلد المستقبل للإستثمار). (*UNCTAD*. 2007)

2.2. **مفهوم الواردات:**

قبل التطرق لمصطلح الواردات نعرف الميزان التجاريبحركة الصادرات من السلع التي ينتج عنها إستلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة)، والواردات من السلع التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة)كما يتكون الميزان التجاري من صادرات و واردات السلع، والخدمات و يعتبر من أهم عناصر ميزان المدفوعات لأن إرتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع ،والخدمات من جهة و إلى زيادة القدرات الإستثمارية في الإقتصاد الوطني من جهة أخرى. (نعيمة زريمي، 2010) أما **مصطلح الواردات** يقصد به كل أنواع السلع والخدمات التي تستورد، **ومفهومها** ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى الذي يتم إستعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق إستيراد السلع، والخدمات من خارج حدود هذه الدول بحيث يتم بيع هذه السلع، والخدمات إلى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع ،والخدمات في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع.(خليفة برايس، 2013) و في حالة زيادة حجم الواردات ستؤدي لا محالة إلى تخفيض الطلب على السلع ،و الخدمات المحلية لذلك تطرح هذه الأخيرة من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن فقط.(عمر صخري،2000)

3.2. التفسير النظري،والاقتصادي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحجم الواردات السلعية في الدولة المضيفة:

إن تحليل العلاقة القائمة بين حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد،و تخفيض حجم الواردات في الدولة المضيفة تناولها **التفسير النظري التقليدي ،و الحديث** فيما يخص **التفسير النظري التقليدي** فسرت نظرية عدم كمال الأسواق سبب جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة، غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية إلى جانب نقص عرض السلع بها،كما أن شركاتها الوطنية لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في الأنشطة الإقتصادية،أو الإنتاجية المختلفة. (عبد السلام أبو قحف، 2001)و فيما يخص **التفسير النظري الحديث** أكدت نظرية دورة حياة المنتوج بأن خلال المرحلة الأخيرة من مراحل دورة حياة المنتوج، لما تنتقل إنتاجية (المنتوج) إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الإقتصادية، بمعنى إلى الدول الأقل تطورا لأجل رفع حجم الإنتاج بها بحيث يكون في أغلب الأحيان منتوج جديد بها، و هذا بدون شك ما يساهم في إعتماد سياسة إحلال الواردات و بالتالي تخفيض حجم الواردات بها (فليح حسن خلف، 2010). من جهة أخرى تقوم نظرية الميزة الإحتكارية على فكرة الشركات متعددة الجنسيات تمتلك القدرات ،والإمكانيات التي لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة و هذا ما يمكنها من إنتاج السلع المتميزة التي لا يمكن للشركات المحلية، أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها وبالتالي الرفع من حجم الإنتاج بالدولة المضيفة، وتخفيض حجم الواردات بها.(رضا عبد السلام،2007).

وعن التفسير الإقتصادي تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة في إنجاز مشاريع إستثمارية جديدة، المؤدية بدورها إلى إقتناء أصول إنتاجية يستوجب إستيرادها من الخارج لما تكون الدول نامية بسبب عدم توفرها في السوق المحلي، و بالتالي رفع حجم واردات التجهيزات الإنتاجية بالدولة المضيفة هذا من جهة ،و من جهة أخرى يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية بهذه الأخيرة بالأخص السلع الغذائية،إلى جانب سلع إستهلاكية أخرى عديدة بدون أن ننسى إستغلال المواد الأولية

،وتصنيعها بالدولة النامية المضيفة لهذا الإستثمار مما يؤدي إلى تخفيض حجم واردات هذه السلع. كذلك من أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري كما وضح خبراء الأمم المتحدة، إن زيادة حجم الإستثمار بأي دولة نامية ،أو متقدمة تقتضي رفع حجم واردات السلع الإستثمارية النهائية، أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي.(عبد الكريم بعداش،2007).

3. تحليل و اقع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجز ائر خلال الفترة(1990_2014):

يمكن التطرق له من خلال مرحلتين مختلفتين الأولى دامت عشرة سنوات تقريبا منبداية سنة **1990**،إلىغايةنهاية سنة **2000** حيث خلالها كانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تنخفض وتنعدم في بعض السنوات حسب ما تشير معطيات الجدول (**رقم 2**)بقائمة الملاحق بسبب عدم الإستقرار السياسي،والأمني خلال (**1992**إلى غاية**1995**) الناتج عن إنتشار ظاهرة الإرهاب إضافة إلى عدم الإستقرارالإقتصادي و الدليل على هذا القول بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، خلال سنة **1995** حوالي **2004,99**حسب تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية خلال سنة **2014** (المؤسسة العربية،2014)، إضافة إلى إنخفاض معدل سعر الصرف خلال نفس السنة إلى حوالي **47,663** (صندوق النقد، 2001)،وترتفع ببعض السنوات الأخرى خاصة خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة بسبب إعتماد الدولة قوانين للإستثمار جديدة خلال سنة **1990**،وسنة **1993** التي نصت على إلغاء شرط الأغلبية النسبية لرأس المال للطرف الجزائري، و شرط مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي الجزائري فقط إضافة إلى حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية ما بين الجزائر، والخارج.....إلى غيرها من الإمتيازات الأخرى لصالح المستثمر الأجنبي، بدون أن ننسى الإصلاحات الإقتصادية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إزالة بعض العراقيل أمام المستثمرين الأجانب يأتي على رأسها تحرير التجارة الخارجية، والداخلية مع العمل على رفع صادرات النفط و إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي،والجمركي إلى جانب تخفيض قيمة سعر الصرف (نعيمة زريبي،2016) أما المرحلة الثانية تبدأخلال سنة**2001** وتنتهي خلال سنة **2014**بالإعتماد على معطيات الجداول المرفقة في قائمة الملاحق (رقم**3**و**4**و**5**)،نلاحظ تدفقات حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تحسنت عن المرحلة السابقة بسبب تحسن مناخ الإستثمار نوعا ما لأن الدولة خلال هذه الفترة إعتمدت برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**(2001_2004)**،والبرنامج التكملي لدعم الإنعاش الإقتصادي**(2005_2009)**،وبرنامج التنمية الخماسي**(2010_2014)**والتي نتج عنها تحسن مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي كتراجع حجم المديونية الخارجية بسبب التسديد المسبق للديون حيث إنتقلت خلال **(2000_2007)**من **25**مليار دولار،إلى **5,7** مليار دولار على التوالي كذلك معدلات التضخم خلال **(2005_2006)**كانت تقدر بـ**(38 ,1_2,31)**% على التوالي (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2016)،ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي قد وصلت خلال سنة**2005** إلى**5,1%**بعد ما كانت خلال سنة **1994**تقدر بحوالي **-0,9**% ،كذلك معدل سعر الصرف خلال الفترة **(2004_2005)** كان يقدر بـ**(72.61_73.38)** بالدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التوالي،أما الإيرادات العامة خلالالفترة**(2011_2012)** كانت تقدر قيمتها، بـ**(79.38_81.75)**مليون دولار أمريكي على التوالي. (صندوق النقد العربي، 2016)

إضافة إلى تهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني، والإصلاحات القانونية على رأسها تشريع الأمر رقم **(01_03)**المؤرخ في **20** أوت **2001**حيث كرس الحرية التامة للإستثمار و أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الإمتيازات التي طلبها المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وكذلك تعديل هذا الأمر خلال سنة (**2006**)الذي سمح لكل مستثمر مهتم بالحصول على قرض الإستثمار في الجزائر سواء كان شخصا طبيعيا، أو معنويا حتى ينجز مشروعا إستثماريا (فايزة بلعابد، 2016) إضافة إلى عودة الإستقرار الأمني،والسياسي للدولة بشكل رسمي خلال سنة(**2006**)نتيجة تطبيق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

لكن رغم هذه الزيادة في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدولة، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب بسبب فساد النظام الإداري، وتماطل الإجراءات الإدارية كما أكدت ذلك منظمة الشفافية الدولية بحيث حسب التقرير الصادر خلال سنة **2007** لقد إحتلت الجزائر المرتبة **99** على مستوى مؤشر الفساد، وخلال شهر ديسمبر من سنة **2014**إحتلت المركز**100**،أما خلال سنة **2015**إستقرت عند الرتبة **88**(مع العلم مؤشر الفساد يرتب الدول وفقا لمستويات الفساد في القطاع

العام بها) (تقارير منظمة الشفافية الدولية،2014) ،و أيضا حسب تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي التي رتبت الجزائر خلال سنة **2014** في الرتبة **153**،وفي سنة**2011**في الرتبة **143**،و خلال سنة**2012** في الرتبة **148** ،وخلال سنة **2010**حصلت على الرتبة**136**،أما خلال السنوات (**2009**،**2007**،**2006**) تحصلت على الرتبالتالية (**132**،و**116** ،و **123**)على التوالي (منشورات البنك الدولي،2015) مما يجعلنا نستنتج خلال هذه السنوات كانت تحتل الجزائر دائما مراتب متأخرة ،بمعنى الواقع الإداري أو مناخ الإستثمار الإداري بها بعيد جدا عن المستوى المرغوب فيه و من جهة أخرى حتى تقارير مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار الخاصة بالفترة (**2014**،و**2015**)أكدت هي الأخرى بأن مناخ الإستثمار في الجزائر يتحسن تدريجيا لكن بوثيرة بطيئة جدا.(تقارير مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار،2013)

و عن واقع الواردات السلعية الجزائرية كباقي المؤشرات الإقتصادية الكلية الأخرى شهدت تطورات بسبب التحولات التي مر بها الإقتصاد الجزائري إنطلاقا بمرحلة الإنتظار،ثم مرحلة الإقتصاد المخطط،ثم مرحلة إقتصاد السوق، وأخيرا مرحلة إعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي لهذا سوف نحاول تسليط الضوء على هذه المراحل حتى يتسنى لنا تحديد الأسباب الحقيقية بدقة المؤدية إلى إختلاف كل من حجم،و نوع الواردات السلعية من مرحلة لأخرى.

1.3. الواردات السلعية قبل،و في ظل الإقتصاد المخطط خلال الفترة (1962_ 1988):

كان يشهد الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الإنتظار(**1963_1966**)حالة فائض خلال الفترة(**1963_1964**) قدر بحوالي(**723**،و**118**)مليون دينار جزائري على التوالي بسبب إرتفاع حجم الصادرات، و إنخفاض حجم الواردات لأن الدولة طبقت إجراءات رقابية على التجارة الخارجية،و عرف عجز خلالالفترة(**1965_1966**) قدر بـ (**168_84**) مليون دينار جزائري على التوالي بسبب إرتفاع حجم واردات سلع التجهيز،والمنتوجات نصف المصنعة لتلبية إحتياجات المؤسسات (صالح تومي، 2006)، وخلال سنة**1969**حسب تقرير المديرية الوطنية للجمارك حقق الميزان التجاري عجز قدر بـ**370**مليون دينار جزائري سببه زيادة حجم واردات المواد الغذائية بـ**1151** مليون دينار جزائري،والمواد الخام بـ**312**مليون دينار جزائري لسد طلبات المؤسسات. وبعد مرحلة الإنتظارإستئنفت الجزائر المخططات التنموية حيث خلال المخطط الرباعي الأول(**70_73**) عرف الميزان التجاري عجز،إلى جانب**80%**من الحجم الإجمالي للواردات أصبحت تحت رقابة الدولة.

وفيما يخص التركيبة السلعية للواردات خلال هذه الفترة كانت تتكون من زيادة حجم واردات المنتوجات الغذائية بشكل مستمر بحيث إنتقلت من**680**مليون دينار جزائري،إلى **1219**مليون دينار جزائري على التوالي و حدث نفس الشيء مع سلع التجهيز حيث إنتقل حجم إستيرادها من**2514**مليون دينار جزائري إلى **3534** مليون دينار جزائري على التوالي كذلك المواد الأولية،والمنتوجات نصف المصنعة هي الأخرى زاد حجم وارداتها من **2535**مليون دينار جزائري إلى **3443**مليون دينار جزائري على التوالي.

و بنهاية فترة السبعينات حقق الميزان التجاري فائض قدر بـ**4.376** مليون دينار جزائري ،بحيث بالنسبة لحجم الواردات السلعية عرفت زيادة قدرت بـ**49.491** مليون دينار جزائري خلال سنة **1985**بالمقارنة بـ**32.378**مليون دينار جزائري خلال سنة**1979**،أما عن سبب زيادة حجم الواردات يرجع إلى زيادة حجم واردات السلع الغذائية بشكل متزايد، وكذلك سلع التجهيز ،والمواد الأولية ،والمنتوجات نصف المصنعة بحيث خلال كل من سنة **1980** ،وسنة **1984** بلغت قيمة الواردات (**40.5**و**51.2**) مليون دينار جزائري على التوالي كما سجل كذلك الميزان التجاري أكبر قيمة له خلال سنة **1985**،أي برصيد **1507** مليون دينار جزائري.

2.3. الواردات السلعية في ظل التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1989_1993):

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة التحرير التدريجي،أو التحرير المقيد بدليل قانون المالية الخاص بسنة **1992** جاء بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية بحيث بعدما كانت خلال سنة **1986** في حدود **120%**خفضت إلى **60%** كحد أقصى،(فيصل بهلول،2012) و مع إنفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة حيث إرتفع حجم واردات المنتوجات الغذائية بنسبة **54.78%**خلال سنة**1991** بالمقارنة بسنة **1990**، ومنتوجات التموين الصناعيإرتفع هي الأخرى حجم وارداتها بنسبة **53.14%**بالمقارنة بسنة**1990**.

أما الميزان التجاري سجل فائض خلال الفترة(1991_1993)ولكنبقيم متناقصة حيث إنتقل رصيده من 4420مليون دولار خلال سنة1991،إلى2431 مليون دولار خلال سنة1992، ثم إلى1303مليون دولار خلال سنة 1993 و عن حجم الواردات بشكل عام سجلت إرتفاع مستمر قدر بـ 7681مليون دولار خلال سنة1991، ثم خلال سنة 1992إنتقل إلى8406 مليون دولار أمريكي وإلى 8788مليون دولار أمريكي خلال سنة1993، و سبب هذا الإرتفاع المستمر الكمية الكبيرة المستوردة من المواد الغذائية ،والمواد الخام ،والمواد نصف المصنعة ،والسلع الإستهلاكية حسب ما تشير إليه معطيات الجدول رقم (07) في قائمة الملاحق.

3.3. الواردات السلعية في ظل التحرير الكلي للتجارة الخارجية (1994_1998)

حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الألي والإحصائيات للجمارك حقق الميزان التجاري عجز خلال سنة1995بحيث قدر رصيده بـ 521 مليون دولار، ثم حقق فائض برصيد يقدر بـ4277 مليون دولار خلال سنة1996،و إنخفض مرة أخرى هذا الرصيد إلى 810مليون دولار خلال سنة 1998، ثم سجل هذا الرصيد فائض خلال سنة1999 قدر بـ3358مليون دولار. وبالنسبة لحجم الواردات خلال سنة 1995كانت قيمتها761 10مليون دولار أمريكي، وخلال سنة 1997إنخفضت قيمتها إلى 687 8 مليون دولار أمريكي،وفي سنة1998 زادت قيمتها مرة أخرى حيث بلغت403 9 مليون دولار أمريكي، وخلال سنة 1999 وصلت قيمة الواردات إلى164 9مليون دولار أمريكي، بمعنى إستقرت في نفس القيمة وبقراءة معطيات الجدول (رقم 07) حجم الواردات بصفة عامة إنخفض خلال فترة التسعينيات،بسبب إنخفاض كل من حجم إيرادات الدولة التي قدرت قيمتها خلال سنة 1995بـ12.61 مليون دولار أمريكي ،و معدل النمو الإقتصادي بـ 3.7بالمائة خلال نفس السنة. صندوق النقد العربي، 2014)

4.3. الواردات السلعية في ظل برنامج الإنعاش الإقتصادي (1999_2014):

عند إعتماد الدولة برنامج الإنعاش الإقتصادي حقق رصيد الميزان التجاري الإشارة الموجبة لكن بقيمة منخفضة جدا بين(2000 _2002)،ثم إرتفعت قيمة هذا الرصيد الموجب خلال سنة(2003_2009) بمعنى خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ،والبرنامج التكملي لدعم النمو و بالنسبة لحجم الواردات خلال هذه الفترة فحسب معطيات الجدول (رقم 08) في قائمة الملاحق لقد زاد حيث إنتقل من 9173 مليون دولار خلال 2000،إلى 20357مليون دولار خلال سنة 2005، ثم إنتقل إلى 39294 مليون دولار خلال سنة2009،وإلى 51501 مليون دولار خلال سنة2015

4. الإطار الميداني للعلاقة القائمة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1990_2000).

من دوافع جلب الإستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة إعتماد سياسة إحلال الواردات كما أشرنا لذلك سابقا،لذلك سنحاول تأكيد هذا في الجزائر بتحليل واقع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من حيث تأثيره على حجم الواردات السلعية خلال الفترة(1990_2014)،فحسب معطيات الجدول(رقم 02) أدناه في قائمة الملاحق يتضح أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990_2000)يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل، لأن كل مرحلة يسلك الإستثمار الأجنبي المباشر إتجاه معين والمقصود الحجم الوارد من هذا الأخير، بحيث خلال المرحلة الأولى (1990_1992)إرتفع حجمه الوارد بين (1990و1991)،ثم إنخفض بين (1991و1992)، وفي المرحلة الثانية (1993_1995) إنعدم تدفقه إلى جزائر تماما، وفي المرحلة الثالثة (1996_1998) زاد حجم تدفقه الوارد خاصة خلال سنة1998،وفي المرحلة الأخيرة من هذه الفترة(1999_2000) إنخفض حجم تدفقه الوارد إلى الدولة المضيفة وفيما يخص حجم، وتركيبة الواردات السلعية خلال نفس الفترة والمراحل حسب معطيات الجدول(رقم09) إنخفض حجم الواردات السلعية بصفة عامة خلال الفترة(1990_1992)،و عند البحث عن السبب في التركيبة السلعية يتضح حسب معطيات الجدول (رقم 07)يرجع إلىإنخفاض حجم واردات السلع الغذائية، والسلع الإستهلاكية، والطاقة،والزيوت، والمواد الخام، وسلع التجهيز الصناعية، وبالنسبة للمواد نصف المصنعة زاد حجم وارداتها و إنخفض حجم واردات سلع التجهيز الفلاحية، ثم إرتفع مرة أخرى خلال هذه المرحلة.

على هذا الأساس التفسير المنطقي لهذه المرحلة حسب هذه النتائج الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أثر بدون شك على حجم الواردات السلعية رغم حجمه الضئيل جدا،والدليل لما زاد حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد نوعا ما خلال

هذه المرحلة إنخفض بالمقابل حجم الواردات السلعية المذكورة، بمعنى مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المنجزة في الجزائر كان لها يد في زيادة حجم إنتاج السلع الغذائية،و الإستهلاكية (كالأدوية،والسيارات،والإلكترومنزلية)، والطاقة والزيوت لأن كما هو معلوم أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تتجه نحو قطاع المحروقات.

من جهة أخرى حسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كانت نتائج التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ،خلال الفترة(**1994_2000**) قطاع الصناعة تحصل على **60** %من مجموع الإستثمارات الأجنبية الواردة،وبدون شك تملك صناعة المحروقات حصة الأسد في هذه النسبة لأن خلال سنة **2009** كانحجم التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع المحروقات يقدر بـ**1.436** مليار أورو بالأخص من شركة توتال(**Total**)،و بارتاكس(**Partex**) الفرنسيتين (جمال بلخباط، 2014) و عن زيادة حجم إستيراد المواد نصف المصنعة،والتجهيزات الفلاحية بسبب زيادة الطلب عليها من المشاريع الأجنبية لأنها غير متوفرة في السوق المحلي،ومن جهة أخرى أغلب المؤسسات العامة الجزائرية لقد تم غلقها،والبعض الأخر تم خوصصتها لذلك لم تكن بحاجة لإستيراد هذه التجهيزات خلال هذه الفترة.

و خلال المرحلة الموالية (**1993_1995**) إنعدم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب معطيات الجدول (**رقم 02**) في قائمة الملاحق ،وبالمقابلزاد حجم الواردات السلعية في الجزائر حسب معطيات الجدول (**رقم09**) في قائمة الملاحق ،بحيث زاد حجم واردات السلع الغذائية، والمواد الخام ،والمواد نصف المصنعة،وسلع التجهيز الصناعية ،و الإستهلاكية و إنخفض من جهة أخرى حجم واردات الطاقة والزيوت، وسلع التجهيز الفلاحية وبالتالي يمكن تفسير سبب زيادة حجم واردات هذه السلع المشار إليها في هذه المرحلة بالمقارنة مع المرحلة السابقة ،إنعدام تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له دور كبير في إنتاجها لأنها غير متوفرة في السوق المحلي ،كما كان له دور كذلك في إنخفاض حجم واردات سلع التجهيز الفلاحية عن المرحلة السابقة.

أما خلال المرحلة الثالثة من هذه الفترة (**1996_1998**) زاد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحجم كبير خاصة خلال سنة **1998**حيث قدر بـ**606.6** مليون دولار أمريكي، و إنخفض حجم الواردات السلعية خاصة خلال سنة**1997**،وزاد حجمها مرة أخرى خلال السنة الموالية **1998** و فيما يخص التركيبة السلعية للواردات خلال هذه المرحلة إستقر حجم واردات السلع الغذائية،والمواد الخام عند القيمة المحققة في المرحلة السابقة وزاد حجم واردات الطاقة والزيوت والسلع الإستهلاكية، وإنخفض حجم واردات المواد نصف المصنعة والتجهيزات الفلاحية، والصناعية خلال سنة **1997** ثم إرتفع مرة أخرى في سنة **1998** وبالتالي زيادة حجم إستيراد المواد نصف المصنعة،والتجهيزات الفلاحية والصناعية خلال سنة **1998** المتزامن مع زيادة حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد وبعد إنخفاض حجم وارداتها خلال سنة **1997**، دليل قاطع السبب هو الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاج عند إنجازه لمشاريعه إلى التجهيزات،والمعدات الإنتاجية،والمواد نصف المصنعة غير المتوفر في السوق المحلي لذلك يتم إستيرادها من الخارج،وعن سبب السلع الغذائية التي لم يزيد حجم وارداتها قام المستثمرون الأجانب بإنتاجها،وبالنسبة لزيادة حجم واردات التجهيزات الفلاحية يرجع كذلك لزيادة حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية الواردة، ودليل هذا القول تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الخاص بالتوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (**1994_2000**)،حيث يشير إلى القطاع الفلاحي قد تحصل على **8**%من إجمالي الإستثمارات الأجنبية الواردة خلال هذه الأخيرة، و هذا ما أدى إلى زيادة حجم إستيراد العتاد الفلاحي المشار إليه سابقا. وخلالالمرحلة الأخيرة من هذه الفترة(**1999_2000**) إنخفض حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكن بحجم ضئيل جدا، وبالمقابل زاد حجم الواردات السلعية الغذائية والمواد نصف المصنعة، والتجهيزات الفلاحية وفي نفس الوقت إنخفض حجم واردات الطاقة والزيوت والمواد الخام والتجهيزات الصناعية،وفيما يخص واردات السلع الإستهلاكية لم يتغير حجم إستيرادها عن المرحلة السابقة.

إن إنخفاض حجم واردات الطاقة والزيوت يرجع إلى تصنيعها من طرف الإستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر،و زيادة حجم واردات السلع الغذائية يرجع لإنخفاض حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبالنسبة لحجم واردات السلع الإستهلاكية بقي مستقر لأن المنتوجات الصيدلانية إنتعش تصنيعها خلال سنة**1999** والدليل الشراكة القائمة بين الجزائر ،والسعودية

لإنتاج الدواء(صيدال) بمبلغ **15** مليون دولار ،والشركات الأمريكية فايزر ،و باكستار وليلي بمبلغ **100**مليون دولار. (محمد قويدري، 2015)

5. الاطار الميداني للعلاقة القائمة بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد وحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

حسب معطيات الجداول(**رقم05،04،03**)أدناه في قائمة الملاحق يتضح بأن حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إنخفض خلال الفترة(**2001_2003**)،ثم زاد خلال الفترة (**2004_2009**)،و إنخفض مرة أخرى خلال سنة(**2010**)،ثم زاد خلالالفترة(**2011_2012**)،و إنخفض خلال الفترة (**2013_2014**) بالمقارنة مع حجم، وتركيبة الواردات السلعية خلال نفس الفترة حسب معطيات الجدول(**رقم 09**)في قائمة الملاحق، زيادة حجم الواردات السلعية بشكل مستمر خلال هذه الفترة بإستثناء سنة**2014**إنخفض حجم هذه الأخيرة بقيمة أكبر،بحيث خلال الفترة(**2001_2003**) زاد حجم واردات المواد الغذائية والمواد الخام،و المواد نصف المصنعة،وسلع التجهيز الصناعية، والإستهلاكية وبالنسبة لحجم واردات الطاقة والزيوت كان تارة في زيادة، وتارة أخرى في إنخفاض أما التجهيزات الفلاحية إنخفض حجم إستيرادها،مما يسمح لنا بالقول بما أن حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إنخفض خلال هذه الفترة أدى بالمقابل إلى زيادة حجم إستيراد المواد الغذائية، و الإستهلاكية من الخارج لعدم توفرها بكمية كافية في السوق المحلي،وبالنسبة لزيادة حجم إستيراد المواد الخام،والمواد نصف المصنعة ،وسلع التجهيز الصناعية سببه إحتياجات برنامج الإنعاش الإقتصادي بمعنى متطلبات الإستثمارات العمومية الكبرى.

و فيما يخص إنخفاض حجم إستيراد التجهيزات الفلاحية يرجع لإنخفاض حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، رغم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خصص لأجل النهوض بالقطاع الفلاحي مبلغ مالي قدر بـ**65**مليار دينار جزائري. وخلال المرحلة الموالية(**2004_2009**) زاد حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد،وكذلك حجم الواردات السلعية بسبب زيادة حجم الواردات السلعية الغذائية بإستثناء سنة **2009**، ونفس الشيء حدث مع الطاقة والزيوت والمواد الخام،أما واردات المواد نصف المصنعة وسلع التجهيز الفلاحية والصناعية والسلع الإستهلاكية كان يزيد حجم إستيرادها سنة بعد أخرى خلال هذه المرحلة، بسبب إحتياجات كل من البرنامج التكملي لدعم النمو حتى يتحقق، والإستثمار الأجنبي المباشر الوارد أيضا و خلال سنة(**2010**) زاد حجم كل الواردات السلعية بإستثناء السلع الإستهلاكية والمواد نصف المصنعة،بسبب الحجم الضئيل من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد. و خلال الفترة(**2011_2012**)إنخفض حجم واردات المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة، وسلع التجهيز الفلاحية والصناعية لكن حجم واردات الطاقة والزيوت، والمواد الخام والسلع الإستهلاكية زاد وبالمقابل زاد حجم تدفق الإستثمارالأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر،بحيث سبب إنخفاض حجم إستيراد المواد الغذائية يرجع إلى تصنيعها محليا من طرف المشاريع الأجنبية،وكذلك الإستثمارت العمومية الضخمة المنجزة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي،وبالنسبة للمواد نصف المصنعة وسلع التجهيز الفلاحية والصناعية يرجع إنخفاض حجم إستيرادها خلال هذه المرحلة إلى إتجاه أغلب الإستثمارات الأجنبية الواردة نحو قطاع المحروقات، وبالتالي لا حاجة لها بهذه السلع.

و بالمرحلة الأخيرة(**2013_2014**) لما إنخفض حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ،زادت بالمقابل واردات السلع الغذائية والمواد الخام والمواد نصف المصنعة وسلع التجهيز الفلاحية والصناعية و السلع الإستهلاكية،أما الطاقة والزيوت إنخفض حجم إستيرادها هذا ما يؤكد بأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تساهم في تخفيض حجم الواردات السلعية الغذائية، وفيما يخص زيادة حجم واردات السلع الأخرى يرجع لإحتياجات المشاريع الوطنية الخاصة التي زاد حجمها من جراء تشجيع القطاع الخاص لأن النظام الإقتصادي الحالي كما هو معلوم (إقتصاد السوق)،كذلك المواد نصف المصنعة إنخفض حجم وارداتها عند زيادة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد،وفي بعض السنوات الأخرى كان يحدث العكس بسبب بعض هذه المواد كان الإستثمار الأجنبي يقوم بتصنيعها محليا، والبعض الأخر يقوم هذا الأخير بإستيرادها من الخارج لعدم توفرها في السوق المحلي.

6. خاتـمة:

الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (**1990_2014**) لم يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات السلعية كلها،وإنما قام بتخفيض حجم الواردات الغذائية و الإستهلاكية والطاقة والزيوت وبعض أنواع المواد نصف المصنعة فقط،و من جهة أخرى حسب معطيات الجدول (**رقم 09**) حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا ،وبالمقابل الواردات خارج قطاع المحروقات في زيادة مستمرة خلال الفترة(**1999_2014**) المتزامنة مع زيادة حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ،وبالتالي ما ينتجه هذا الأخير لا يلبي حتى إحتياجات الطلب المحلي بإستثناء منتوجات قطاع المحروقات،كما أدى كذلك إلى زيادة حجم بعض واردات المواد نصف المصنعة، والتجهيزات الفلاحية والصناعية(بمعنى السلع الرأسمالية) بسبب عدم توفرها في السوق المحلي.

إن إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لأجل إعتماد سياسة إحلال الواردات السلعية قد حققت نتائج إيجابية بالنسبة للسلع التي يحتاجها المستهلك النهائي فقط، بإستثناء منتوج الطاقة والزيوت الذي تحتاجه المؤسسات و فيما يخص السلع الرأسمالية، والمواد نصف المصنعة لم تتحقق هذه النتائج بعد لكن يمكن تحقيقها في المدى الطويل عندما يتدفق للجزائر أضعاف ما هو موجود حاليا.

في الختام لأجل زيادة نصيب الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية،والغربية للإستفادة منها في تحسين مستوى مؤشرات الإقتصاد الوطني إرتأينا مقترحات هذا المقال أن تكون كما يلي:

1)_يتوجب على الدولة تخطيط،وتنفيذ إستراتيجية تشجع التنويع في جذب المشاريع الإستثمارية الأجنبية الكثيفة رأس المال حتى تزود سوق السلع الوطني بالمنتوجات غير المتوفرة بدلا من إستيرادها من الخارج، والمشاريع الإستثمارية الأجنبية الكثيفة اليد العاملة حتى تخفف من حدة البطالة بسوق العمل.

2)_ضرورة خلق الإنفتاح التجاري القائم على تشجيع التجارة الخارجية، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو كل القطاعات الإقتصادية،وليس بإتجاه قطاع المحروقات فقط خاصة التي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات،وإلى تخفيض في نفس الوقت من حجم الواردات السلعية مما ينتج عنه إرتفاع معدل النمو الإقتصادي بالدرجة الأولى،وتحسين مستوى بقية مؤشرات الإقتصاد الكلي الأخرى على رأسها رصيد الميزان التجاري.

3)_محاولة إزالة كل العراقيل والصعوبات التي تقف في طريق الإستثمارات بصفة عامة خاصة تعقيدات النظام الإداري، وتماطل الإجراءات الإدارية المؤدية إلى تأجيل الشروع وإنجاز المشروع الإستثماري.

4)_جعل منح الحوافز،والمزايا من أولويات إستراتيجية تشجيع خلق الإستثمار المحلي،و إستقطاب الإستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر، وغير المباشر.

5)_ محاولة تحقيق أكبر إستفادة من منافع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، إضافة إلى السعي لإنجاح الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عن طريق خلق مناخ ملائم للإستثمار،إلى جانب تنمية الموارد البشرية حتى تتوطن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

7. قائمة المراجع:

1. نعيمة زريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،**(2010_2011)**،ص139
2. خليفة برايس، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1970–2010)** ،مذكرة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 03،**(2013)**،ص37.
3. عمر صخري،**التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،(الجزائر،**2000**)،ص 132,131.
4. عبد السلام أبو قحف ،**إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، الطبعة الأولى ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة بيروت العربية لبنان،(الإسكندرية،مصر ،**2001**)،ص398.
5. فليح حسنخلف،**العولمةالإقتصادية**،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، (أربد_الأردن،**2010**)،ص من91إلى93.
6. رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،(مصر ،**2007**)، ص 42.
7. عبد الكريم بعداش،**الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،**(2007_2008)**،ص110.
8. **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية(2014)**،الكويت:المؤسسة العربية لضمان الإستثماروإئتمانالصادرات،متاح على:*WWW.DHAMAN.ORG* (تم الإطلاع عليه يوم22جانفي2016)، ص11.
9. **التقرير الإقتصادي العربي الموحد،(2000)**،أبو ظبي_الإمارات العربية المتحدة:صندوق النقد العربي،متاحعلى *WWW.ATFP. ORG.AE* (تم الإطلاع عليه يوم22جانفي2016).
10. نعيمة زريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للإستفادة لأزمة اليوم**، مجلة المالية والأسواق، اقتصادية علمية دولية متخصصة، (سبتمبر 2016)،العدد الخامس، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية بجامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم) الجزائر،ص271.
11. زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد،(تلمسان،–2016 2015)،ص256.
12. قاعدة بيانات البنك الدولي(2014).
13. الديوان الوطني للإحصائيات(2015).
14. صندوق النقد العربي(2014).
15. فايزة بلعابد، **محاولة قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق عمل الدولة المضيفة دراسة حالة الجزائر(1990_2015)**،أطروحةدكتوراة في علوم التسيير ،تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي ،(الأغواط 2016_2017)، ص ص 83_84.
16. تقارير منظمة الشفافية الدولية(2015).
17. تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات **(2007_2015)**،منشورات البنك الدولي،*www.worldbank.org*
18. **تقرير مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للإستثمار**، نشرة فصلية، (2013،يناير _مارس)، العدد الفصلي الأول، السنة الحاديةوالثلاثون، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، متاح على:*www.dhaman.org* (تم الإطلاع عليه يوم22جانفي2016)، الكويت.
19. صالح تومي، عيسى شقبقب،**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970_2002** ،مجلة الباحث، دورية علمية محكمة، العدد الرابع ،سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،(ورقلة،**2006**)،ص32.
20. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث ،دورية علمية محكمة،العدد الحادي عشر، سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة،**2012**)،ص 113.

21. جمال بلخباط، **جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر (باتنة،**2014_2015)**،ص153.

22. محمد قويدري، **تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في البلدان النامية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)** ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،(الجزائر، **2004_2005)**،ص217.

23. محمد يدو، وأخرون، **الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999/2014)** ،المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية ،العدد الثاني،تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة يحيى فارس،المدية،(سبتمبر **2014)**.

24. ناصر دادي عدوان، عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999_2008**، مجلة الإصلاحات الإقتصاديةوالإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد السابع ، تصدر عن مخبر الإصلاحات الإقتصادية ،التنمية و إستراتجياتالإندماج في الإقتصادالعالمي،المدرسة العليا للتجارة، (الجزائر،**2009)**.

25. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (*Algex*)، مصلحة الإحصاء،**(2014)**.

26. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار_***ANDI***(2014).

27. تقرير الإستثمار العالمي (الأنكتاد)،**(2015)**.

*28. IMF, **"Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI",**Washington D.C.,(2001), p.23.*

*29. UNCTAD,World Investment Report 2007,**"Transnational Corporations:Extractive Industries and Development"**, New York,**(2007).***

*30. http: //www.**onefd**.edu.dz*

8. ملاحق:

الجدول رقم 01:تدفقاتالاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجز ائر (1980_1990) الوحدة: مليون دولار أمريكي

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
40.0	**12.1**	**13.0**	**3.7**	**5.3**	**0.4**	**0.8**	**0.4**	**53.6**	**13.2**	348.7

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي (الأنكتاد)،**2015**.

الجدول رقم 02:تدفقاتالإستثمارالأجنبي المباشر الواردة إلى الجز ائر (1990_ 2000) الوحدة: مليون دولار أمريكي

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
280.1	**291.6**	**606.6**	**260**	**270**	**0**	**0**	**0**	**30.0**	80.0

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي (الأنكتاد)،**2015**.

الجدول رقم03: تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشر الواردة إلى الجز ائر (2001_2004) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
المبالغ	**1107.9**	**1065.0**	**638**	**882**	**1145**

المصدر:تقريرالإستثمار العالمي (الأنكتاد)،**2015**.

الجدول رقم04: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجز ائر (2005_2009) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
المبالغ	**1145**	**1795.4**	**1661.8**	**2632.1**	**2746.2**	**8.9805**

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي (الأنكتاد)، **2015**.

الجدول رقم05: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجز ائر (2010_2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المبالغ	**2300.2**	**2580**	**3052.3**	**2661.1**	**1488.0**

المصدر:تقريرالإستثمار العالمي (الأنكتاد)، **2015**.

الجدول رقم06:هيكل الواردات السلعية الجز ائرية خلال الفترة1999_2008. الوحدة: مليون دولار أمريكي

نوع الواردات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التجهيزات الصناعية والفلاحية	**3025**	**2857**	**3447**	**4285**	**4775**	**6838**	**8100**	**8105**	**9498**	**14558**
المواد الأولية والمنتجات الشبه نهائية	**2048**	**2185**	**2192**	**2676**	**3290**	**4155**	**4551**	**5429**	**7923**	**10820**
المواد الغذائية والإستهلاكية	**3767**	**4197**	**3746**	**4221**	**4500**	**5995**	**6296**	**6402**	**8202**	**11519**
باقي الواردات	**119**	**106**	**97**	**828**	**757**	**966**	**910**	**745**	**725**	**1096**
مجموع الواردات السلعية	**8959**	**9345**	**9482**	**12010**	**13322**	**17954**	**19857**	**20681**	**26348**	**37993**

المصدر: ناصرداديعدوان،عبد الكريم بعداش،**الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجز ائر و أثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999_2008**، مجلةالإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد السابع، تصدر عن مخبر الإصلاحات الإقتصادية،التنمية و إستراتجياتالإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر،**2009**، ص32.

2014_1990) الوحدة: مليون دينار جز ائري(الجدول رقم07:هيكلة الواردات الجز ائرية في الفترة

مجموع الإستهلاك	الأغذية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9684
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720	7681
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1319	9403
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1396	9164
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3455	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3570	193	732	3981	186	8333	3049	20044
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4945	324	1324	7104	146	10025	3752	27296
2008	7812	594	1393	10015	173	15142	4346	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	8983	1887	1824	10370	329	13453	9955	47490
2013	9580	4341	1832	11223	506	19897	7471	54852
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	58330

المصدر: _تم جمع معطيات هذا الجدول من المراجع التالية:

أ_ المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي للجمارك**C.N.I.S.**

ب_الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الجدول رقم08:قيمة الواردات السلعية الجز ائرية خلال(2015_1990)الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة	**9654.48**	**7681**	**8406**	**8788**	**9570.30**	**10761**	**9098**	**8687**	**9403**
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
القيمة	**9164**	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20357**	**21456**	**27631**
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القيمة	**39479**	**39294**	**40472**	**46453**	**55028**	**58330**	**58580**	**51501**	___

المصدر: _تم جمع معطيات هذا الجدول من المراجع التالية:

أ)_ المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي للجمارك_

ب)_الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الجدول رقم 09: تطوررصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1999-2014) الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات_ البيانات	إجمالي الصادرات خ_ق_م	إجمالي الواردات خ_ق_م	رصيد الميزان التجاري خ ق م	رصيد الميزان التجاري الإجمالي
1999	**1.35**	**16.01**	**-14.66**	3.36
2000	**1.88**	**16.55**	**-14.67**	12.3
2001	**2.32**	**16.27**	**-13.95**	9.61
2002	**2.59**	**18.57**	**-15.98**	6.7
2003	**2.8**	**21.08**	**-18.28**	11.14
2004	**3.51**	**28.01**	**-24.5**	14.27
2005	**4.73**	**33.1**	**-28.37**	26.81
2006	**6.13**	**34.64**	**-28.51**	34.06
2007	**7.63**	**41.75**	**-34.12**	34.24
2008	**10.02**	**59.04**	**-49.02**	40.6
2009	**8.51**	**58.99**	**-50.48**	7.78
2010	**9.14**	**57.78**	**-48.64**	18.2
2011	**9.44**	**67.14**	**-57.7**	25.96
2012	**9.03**	**68.6**	**59.57-**	20.16
2013	**8.49**	**79.30**	**-70.81**	9.31
2014	**2.314**	**20.743**	**-18.429**	1.84

المصدر: محمد يدو، وأخرون، **الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999/2014)**،المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية ،العدد الثاني ،تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة يحي فارس،المدية، سبتمبر **2014**